

هآرتس: أعضاء مجلس الشيوخ يحذرون من أن اتفاق التطبيع الإسرائيلي السعودي قد يموت في الكونجرس إذا تجاهل الفلسطينيين



يقول السيناتور الديمقراطي كريس فان هولدين وتيم كين إن الفلسطينيين لا يجب تجاهلهم في أي صفقة محتملة بوساطة بايدن بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية، وذلك حسب ما يخلص تقرير نشرته صحيفة هآرتس.

اهتمت صحيفة هآرتس الإسرائيلية بمستقبل اتفاق التطبيع السعودي الإسرائيلي حال تجاهله تقديم تنازلات معتبرة للفلسطينيين، وذلك في تقرير كتبه بن صموئيل أمير تيبون.

ويبدأ الكاتب فيقول: بينما تستكشف إدارة بايدن الشكل المحتمل لاتفاقية التطبيع بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية، فإن أحد الأسئلة المعلقة هو إلى أي مدى سيصر الأمريكيون والسعوديون على أن تقدم إسرائيل التزامات مهمة تجاه الفلسطينيين.

وأشار الكاتب إلى أن المسؤولين الإسرائيليين سعوا في الأيام الأخيرة إلى رسم صورة لما قد يحدث حيث لن تجلب سوى بعض الغضب العابر والذي ما يلبث إلا ويختفي. وذهب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى حد التلميح إلى أن القضية الفلسطينية لن يكون بمثابة حاجز محتمل لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

العائق الأكبر

وقالت الصحيفة إنه وسواء كانت قناعة المسؤولين الإسرائيليين تلك صحيحة أم لا، فإن أكبر عائق على طريق نتنياهو نحو جوهرة تاجه الذي يمثلها التطبيع مع السعودية ربما يكمن في واشنطن: مجلس الشيوخ الأمريكي الذي يسيطر عليه الديمقراطيون، والذي سيكون مسؤولاً عن التصديق على أي صفقة محتملة.

قال أحد كبار مساعدي الكونغرس عن الرحلة الصعبة المقبلة إذا وصل اتفاق التطبيع إلى مبنى الكابيتول، إن ولي العهد الأمير محمد «قد لا يهتم بالفلسطينيين وحل الدولتين، لكن الكونغرس يهتم بذلك بالتأكيد».

ويقول السناتور الديمقراطي كريس فان هولدين: «ما زلنا نسمع من حكومة إسرائيل أن محمد بن سلمان لا يهتم بالمصالح الفلسطينية، لكن الكثير منا يعتقد أن السلام المستدام على المدى الطويل لا يمكن تأمينه إلا من خلال معالجة المشاكل الفلسطينية الحاسمة».

يضيف عضو مجلس الشيوخ عن ولاية ماريلاند: «هذا أكثر صحة اليوم عندما يكون لديك حكومة يمينية متطرفة مع أشخاص مثل سموتريش وبن جفير الذين يشاركون في الاستيلاء على الأراضي في الضفة الغربية والتحرير على عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين».

سر مكشوف

وقال الكاتب إنه سر مكشوف أن الديمقراطيين في مجلس الشيوخ لديهم عداوة شبه متساوية لولي العهد السعودي ورئيس الوزراء الإسرائيلي - الأول لسجل بلاده في مجال حقوق الإنسان وقتل المعارض السعودي جمال خاشقجي في عام 2018. والثاني لجملة أمور منها انحيازه للحزب الجمهوري، ومؤخراً محاولاته إضعاف القضاء الإسرائيلي.

وأشار إلى أن مطالب السعودية المبلغ عنها، والتي يعتبرها الكثيرون مفرطة، ستتطلب موافقة أغلبية الثلثين في مجلس الشيوخ، وقد يتطلب بعضها أغلبية ماثلة في مجلس النواب أيضاً. وينقسم مجلس الشيوخ حالياً بالتساوي بين الحزبين، حيث يحتفظ الديمقراطيون بالصوت الفاصل، بينما يتمتع الجمهوريون بأغلبية ضئيلة في مجلس النواب.

المطالب السعودية الرئيسة الثلاثة للأمريكيين من أجل تسهيل صفقة محتملة مع إسرائيل هي: الضوء الأخضر لبناء مفاعلات نووية مدنية، تمتع السعودية بوضع تحالف يعادل عضوية الناتو، والذي يعني أن الولايات المتحدة ستقف إلى جانب السعوديين إذا تعرضوا للهجوم، وتوريد أسلحة متطورة للرياض.

وفي حين أن هناك عدداً قليلاً جداً من أعضاء مجلس الشيوخ الذين يعارضون نظرياً الفكرة العامة للتطبيع الإسرائيلي السعودي، فإن الكثيرين سيراقبون بحذر بينما تفكر إدارة بايدن في منح كلا الزعيمين إنجازات يحتمل أن تحدد حياتهما المهنية في وقت كانا فيه شخصين غير مرغوب فيهما في واشنطن.

ضرورة عدم تجاهل الفلسطينيين

ولفت الكاتب إلى أن اتفاقية التطبيع الإسرائيلية السعودية التي تفيد كلا الطرفين سوف تُفحص بدقة. وإذا لم يتضمن الاتفاق التزامات كبيرة وقابلة للتنفيذ من إسرائيل تجاه الفلسطينيين، فقد يكون ذلك بمثابة معيق للصفقة.

ويقول السناتور الديمقراطي تيم كين عندما أعلنت إدارة ترامب عن اتفاقيات أبراهام إنه كان أحد الديمقراطيين القلائل الذين قدموا الدعم الصادق على الفور. وأضاف: «لقد فعلت ذلك لسببين: أولاً، يجب أن تعيش إسرائيل وجيرانها في سلام. وهذا ما يجب أن نريده لأي دولة، وخاصة الصديقة».

ويضيف المرشح السابق لمنصب نائب الرئيس: «ثانياً، يعد الافتقار إلى السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين جرحاً غائراً في المنطقة»، مضيفاً أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون قيادة شجاعة. وأي سلام سيتطلب دعماً من الدول العربية.

يقول كين إنه يأمل أن تدعم دول اتفاقيات أبراهام بجدية الحاجة إلى السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وأي اتفاق يتجاهل الحاجة إلى السلام والمساواة في حقوق الإنسان سيكون مأساة أخرى في منطقة شهدت معاناة كافية.

وأضافت الصحيفة أن إدارة بايدن نظرت بشكل متزايد إلى التطبيع الإسرائيلي السعودي على أنه عامل محتمل لتغيير قواعد اللعبة من شأنه أن يجعل الائتلاف الحاكم اليميني المتطرف لنتنياهو مضطراً للاختيار بين الاتفاقية التاريخية وضم الضفة الغربية.

وهذا، وفق نظرة الإدارة الأمريكية، سيوقف أيضاً الإصلاح القضائي المستمر في مساراته ويساعد في الحفاظ على الديمقراطية الإسرائيلية.

يصف فان هولين هذه الاستراتيجية بأنها «طلقة مصرفية ثلاثية»، مشيراً إلى أن «السعوديين يطلبون من الولايات المتحدة دفع ثمن باهظ للغاية لتحقيق ذلك». في المقابل، كما يقول، تحتاج الولايات المتحدة إلى أن تسأل «ما الذي نحصل عليه مقابل ما نعطيه؟»

كما يسلط السناتور الضوء على مشكلة تتعلق بدور السعودية في سوق الطاقة الدولية، مستنكراً كيف أن الرياض «لعبت مع بوتين» بشأن مستويات إنتاج النفط. كما أثار معاملة المملكة لأفراد عائلات المدنيين الأمريكيين والجهود السعودية لتقويض الجهود الأمريكية لتعزيز الديمقراطية في المنطقة.

وتشير الصحيفة إلى أنه وفيما يتعلق بفان هولين، فإن خلاصة القول هي أن أي اتفاق تطبيع يجب ألا يتجاهل الفلسطينيين. وإذا كانت الولايات المتحدة ستأتي إلى طاولة المفاوضات بهذه الالتزامات الرئيسية، فنحن بحاجة أيضاً إلى خطة للسلام والاستقرار على المدى الطويل في الشرق الأوسط. لا يمكنك تحقيق ذلك دون تأمين حل عادل ومنصف للقضية الفلسطينية.

وأضاف الكاتب أن وفي حين أن الجمهوريين كانوا ينتقدون تقليدياً ولي العهد الأمير محمد، وأكثر تحفظاً في منح بايدن نصراً في السياسة الخارجية قبيل الانتخابات، فمن المرجح أن تحظى أي صفقة محتملة بالدعم الجمهوري اللازم نظراً للفائدة التي ستوفرها لإسرائيل.

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقيات أبراهام، التي لعبت فيها إدارة ترامب دوراً رئيساً، لم تتطلب أبداً موافقة الكونجرس لأنها تتكون من اتفاقيات مباشرة بين إسرائيل والدول التي اختارت الاعتراف بها (الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب). ومع ذلك، فإن الجزء الوحيد من الاتفاقات الذي يتطلب موافقة الكونجرس - بيع طائرات أف 35 إلى الإمارات العربية المتحدة - لم يُصدق عليه الكونجرس مطلقاً، حسب ما تختم الصحيفة.